

أهم مخرجات عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط

وآسيا الوسطى

التعافي قبل الحرب: شهد النمو ارتفاعا مفاجئا خلافا للتوقعات خلال عام ٢٠٢١ واستمر زخمه مع بداية عام ٢٠٢٢ بالرغم من الارتفاع الكبير في معدلات التضخم وحالة التباطؤ المؤقتة الناجمة عن الجائحة في شهر يناير.

• تم رفع توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠٢١ إلى ٥,٨٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و٥,٦٪ في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وهو ما يرجع أساسا إلى قوة الطلب المحلي.

• ارتفعت معدلات التضخم في عام ٢٠٢١ إلى ١٤,٨٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و٩,٢٪ في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفيما عدا بلدان مجلس التعاون الخليجي، كانت زيادة أسعار الغذاء هي الدافع الرئيسي وراء التضخم (حيث ساهمت بحوالي ٦٠٪ من ارتفاع التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا بلدان مجلس التعاون الخليجي). وأمكن احتواء أسعار الطاقة المحلية في معظم الأحوال بسبب دعم الطاقة/الأسعار الجبرية.

• شهدت المنطقة ارتفاعا مؤقتا في أعداد الإصابات بفيروس كوفيد-١٩ (سلالة أوميكرون المتحورة) في أوائل عام ٢٠٢٢، وإن كان عدد الوفيات المعلنة أقل كثيرا، ولا سيما في البلدان ذات معدلات التطعيم المرتفعة. وبالرغم من ذلك، عانت بلدان كثيرة من أجل الوصول إلى معدلات التطعيم المستهدفة. فقد تعذر على نصف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى الوصول بمعدل التطعيم إلى ٤٠٪ حسب المستهدف في نهاية عام ٢٠٢١.

تفرض الحرب في أوكرانيا آثارا ملموسة على المنطقة من خلال العديد من القنوات العالمية والمباشرة، وتتفاوت الآثار عبر مجموعات البلدان.

• بلدان القوقاز وآسيا الوسطى هي الأكثر عرضة لتلك الآثار على الإطلاق بسبب الروابط التجارية والمالية الوثيقة مع روسيا، والاعتماد على التحويلات والسياحة، وتداعيات أسعار الصرف والمدفوعات عبر الحدود. علاوة على ذلك، تتعرض هذه البلدان لتداعيات عالمية، ولا سيما تلك الناتجة عن زيادة أسعار السلع الأولية في ظل ارتفاع معدلات التضخم المحلية بالفعل.

• تعاني بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط من ارتفاع أسعار السلع الأولية وتشديد الأوضاع المالية، مما يؤدي إلى زيادة التضخم وتدهور أوضاع الحسابات الخارجية والمالية. وبعض البلدان معرضة على نحو مباشر أيضا لآثار الحرب بسبب اعتمادها الكبير على واردات القمح والطاقة من روسيا وأوكرانيا.

• وعلى العكس، ستستفيد البلدان المصدرة للنفط والغاز، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من ارتفاع أسعار الطاقة الذي يعوض، بل يتجاوز، تأثير تشديد الأوضاع المالية وتراجع إيرادات السياحة.

• ارتفاع أسعار الغذاء والعجز المحتمل في الإمدادات يجعلان من الصعب توفير السلع الغذائية الأساسية المهمة مثل القمح بأسعار ملائمة. فمن شأن ارتفاع أسعار القمح وحدها زيادة احتياجات التمويل الخارجي في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بما يصل إلى

١٠ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢. ويمكن أن يشكل عجز الإمدادات القادمة من روسيا وأوكرانيا تهديدا للأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل نظرا لأنها قد تعاني أيضا من تحول مسار المساعدات.

تباعد مسارات التعافي: ستكون الحرب في أوكرانيا هي العامل الأساسي في تشكيل الآفاق، حيث تؤدي إلى تفاقم العوامل المعاكسة العالمية الناجمة عن عودة الاقتصادات المتقدمة إلى سياساتها النقدية العادية بأسرع من المتوقع، والتباطؤ الذي تشهده الصين، والآثار الممتدة للجائحة. ويُتوقع فقدان زخم التعافي في البلدان المستوردة للنفط، مع زيادة التباعد عبر البلدان، بينما ستستمر المعاناة من ارتفاع التضخم في معظم البلدان.

• **وتتشكل الآفاق في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى في ضوء الآثار المتعددة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا.** فمن المتوقع تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ٥,٦٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٢ (وهو ما يمثل تراجعاً قدره ١,٥ نقطة مئوية عن توقعات أكتوبر). وسيكون التأثير أشد وطأة في البلدان المستوردة للنفط (حيث تتراجع التوقعات بمقدار ٢,٤ نقطة مئوية). ويُتوقع ارتفاع التضخم إلى ١٠,٧٪ نتيجة الضغوط الناجمة عن تراجع أسعار الصرف والارتفاعات الحادة لأسعار السلع الأولية.

• **ويُتوقع ألا يكون التعافي متوازنا عبر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.** فحسب التنبؤات، يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٥٪ في عام ٢٠٢٢ (تحسن قدره ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أكتوبر) مقابل ٥,٨٪ في عام ٢٠٢١. غير أن هذه التنبؤات تحجب وراءها تفاوتات ملحوظة عبر البلدان، حيث يُتوقع أن يبلغ نمو البلدان المصدرة للنفط ٥,٤٪ مقابل ٤,٤٪ في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل و١,١٪ في البلدان منخفضة الدخل. وحسب التوقعات، يظل معدل التضخم مرتفعاً بحيث يصل إلى ١٣,٩٪، وهو ما يرجع إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وكذلك تراجع أسعار الصرف وتراخي السياسة النقدية وسياسة المالية العامة في بعض الحالات.

• **وتشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى تدهورا مستمرا في آفاقها** بسبب محدودية الحيز المتاح من خلال السياسات في ظل ارتفاع مستويات الدين والتضخم. فحسب التوقعات، يرتفع الدين مجدداً في بلدان عديدة خلال عام ٢٠٢٢ ويظل متجاوزاً لمستويات ما قبل الجائحة على المدى المتوسط. ومن المتوقع زيادة إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة من ٥٣٧ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٥٨٤ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وبحلول عام ٢٠٢٤، يُتوقع زيادة مصروفات الفائدة في الموازنات السنوية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل بحوالي ٤,٥٪ من إيرادات المالية العامة نتيجة الآثار الناجمة عن عودة السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة إلى أوضاعها العادية بأسرع من المتوقع.

• **وتواجه البلدان منخفضة الدخل آفاقاً صعبة للغاية** بسبب تزايد أسعار الغذاء، وتدني معدلات التطعيم، وأوجه الهشاشة الأساسية والصراعات في بعض البلدان.

• **وفي الوقت نفسه، تشهد البلدان المصدرة للنفط آفاقاً أكثر إشراقاً،** حيث يُتوقع أن تساهم الإيرادات الاستثنائية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وحملات التطعيم الناجمة في تحسين وضع الأرصدة المالية والخارجية ودعم التعافي. ويُتوقع ارتفاع الإيرادات النفطية وأرصدة

الحساب الجاري الخارجي في المتوسط بمقدار ٥,٣ نقطة مئوية و ٧,٢ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب، في عام ٢٠٢٢ مقابل عام ٢٠٢١.

وتحيط بالآفاق درجة كبيرة من عدم اليقين، كما تهيمن عليها مخاطر التطورات السلبية، وأهمها:

- **استئالة أمد الحرب في أوكرانيا وفرض المزيد من العقوبات على روسيا، مما قد يؤدي إلى استمرار الانقطاعات التجارية وارتفاع أسعار السلع الأولية واستمرار النقص في إمدادات السلع الغذائية الضرورية.** وسيؤدي ذلك إلى فرض ضغوط على البلدان المستوردة للسلع الأولية، وزيادة المخاوف بشأن الأمن الغذائي - ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل - ومخاطر القلاقل الاجتماعية.
 - **تشديد الأوضاع المالية العالمية بدرجة أكبر من المتوقع في ظل زيادة عدم اليقين والتقلبات، مما قد يؤدي إلى خروج التدفقات الرأسمالية نتيجة اتجاه المستثمرين للبحث عن الاستثمارات الآمنة، وبالتالي زيادة الاحتياجات التمويلية.** وسيدفع ذلك البلدان إلى الاعتماد بدرجة أكبر على التمويل المحلي، مما يزيد من وطأة الروابط بين البنوك والكيانات السيادية.
 - **التضخم المزمع الذي يتسبب في انفلات ركيزة التوقعات التضخمية يمكن أن تتشأ عنه حلقة مفرغة من ارتفاع التوقعات التضخمية والآثار غير المباشرة - عادة ما يؤدي ارتفاع قدره نقطة مئوية واحدة في التوقعات التضخمية لخمس سنوات لاحقة إلى زيادة التضخم الأساسي بمقدار ٠,٢١ نقطة مئوية.**
 - **تحقق هذه المخاطر وغيرها، مما قد ينشأ عن زيادة التباطؤ الذي تشهده الصين وموجات التفشي الجديدة لفيروس كوفيد-١٩، يمكن أن يهدد استقرار مسار الدين.**
- وبذلك أصبحت المفاضلة بين السياسات على المدى القريب أمراً متزايد التعقيد، ولا سيما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، نظراً لانكماش الحيز المتاح من خلال السياسات الكلية وارتفاع مستويات التضخم والدين في ظل هشاشة التعافي وتشديد الأوضاع المالية العالمية. وتشمل الأولويات:
- **السيطرة على التضخم من خلال تعديل السياسة النقدية دون السماح بانحراف مسار التعافي.** فهناك حاجة للتشديد في حالة وجود مخاطر واضحة تتذر بانفلات ركيزة التوقعات التضخمية أو اتساع نطاق الضغوط السعيرية. وفي سياق متصل، ينبغي للبلدان تجنب التدخل في أسواق الصرف الأجنبي إلا لحمايتها من التقلبات.
 - **التخفيف من تأثير ارتفاع أسعار السلع الأولية على الفئات المعرضة للمخاطر.** فعلى البلدان التي تسمح بانتقال تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة إلى الأسعار المحلية تعويض الأسر والشركات المعرضة للمخاطر من خلال توفير تحويلات موجهة ومؤقتة في إطار من الشفافية بدلاً من اللجوء إلى الدعم والضوابط السعيرية. وفي حالة ضعف شبكات الأمان الاجتماعي، يمكن النظر في تصحيح الأسعار المحلية تدريجياً.

- معايرة سياسة المالية العامة على نحو يضمن استدامة القدرة على تحمل الدين. والفرصة سانحة بالفعل أمام البلدان المصدرة للنفط لإعادة بناء هوامش الأمان المالية، بينما يتعين على بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل ذات الحيز المالي المحدود تنفيذ تصحيحات مالية داعمة للنمو، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق مع التركيز على الصحة والإنفاق الاجتماعي والاستثمار.
 - التنسيق الدقيق بين سياسات المالية العامة والسياسات النقدية وسياسات القطاع المالي. فعند الحاجة إلى تشديد موقف السياسة النقدية لمكافحة التضخم وفي حالة محدودية الحيز المتاح من خلال السياسات الاقتصادية الكلية أو هشاشة التعافي (مصر وتونس على سبيل المثال)، ينبغي تعزيز أطر السياسات متوسطة الأجل لتسهيل المفاضلات الضرورية ومعايرة خطط التصحيح المالي بدقة للحد قدر الإمكان من أي آثار معاكسة على النمو.
 - حشد التعاون الدولي لمنع أزمات الغذاء التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع القاسية بالفعل التي تواجه البلدان منخفضة الدخل وضمان الوصول إلى مجموعة شاملة من وسائل التصدي لجائحة كوفيد-19 بشكل عادل.
- وقد أصبحت الحاجة إلى تعجيل الإصلاحات الهيكلية أكثر إلحاحاً بغرض التخفيف من أثر تشديد السياسات الاقتصادية الكلية على النمو، ومعالجة الندوب طويلة الأجل الناجمة عن الجائحة والحرب، وتحسين الصلابة مستقبلاً. وتتضمن الأولويات (١) إعادة النظر في نطاق الإنفاق العام وطبيعته بالتزامن مع سحب تدابير الدعم من خلال إعادة توزيع المصروفات على شبكات أمان موسعة وموجهة بدقة نحو المستحقين، و(٢) زيادة القدرة على توليد الإيرادات لضمان استدامة المالية العامة والعدالة، والمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية، و(٣) إصلاح نظم الحوكمة وإجراء إصلاحات هيكلية أخرى لتشجيع الأنشطة الخاصة وتعزيز الإنتاجية والحد من الأنشطة غير الرسمية، و(٤) ضرورة التكيف مع تغير المناخ كجزء من استراتيجية شاملة.